شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر

Emerging fintech companies as an alternative to support sustainable financial inclusion for SMEs with reference to the case of Algeria

أيمن بوزانة[1]، وفاء حمدوش[2]

Aimen Bouzana[1], Wafa Hamdouche[2]

[1] جامعة باجي مختار- عنابة (الجزائر)، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي

aimen.bouzana@univ-annaba.org

[2] جامعة باجي مختار- عنابة (الجزائر)، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي

wafa.hamdouche@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2020/12/20 تاريخ القبول: 2021/01/01 تاريخ النشر: 2021/01/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة وإبراز الدور الذي يُمكن أن تلعبه شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل مستحدث لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتحقيق أهداف التنمية المستدام لسنة 2030، وتلبية الاحتياجات المالية الأساسية وبالتالي تعزيز درجة الشمول المالي في مختلف التعاملات المالية والمصرفية. وقد خلصت الدراسة إلى أن شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بإمكانها دعم الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها تعمل على توفير مصادر تمويل مستجدة، وتعرض خدمات متنوعة، وبسيطة، وبأقل تكلفة، حيث تأكد أن انتشار شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر ضعيف جداً إذ؛ لم يتجاوز عددها شركتين. وهو ما يستدعي ضرورة الإسراع في تبني التكنولوجيات الجديدة والابتكارات المالية لتحقيق الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

كلمات مفتاحية: شمول مالي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تكنولوجيا مالية، تنمية مستدامة.

تصنيفات JEL : G29، E20، O33.

المؤلف المرسل: أيمن بوزانة، **الإيميل:** bouzanaaimen@gmail.com

Abstract:

This study aims to discuss and highlight the role that emerging financial technology companies can play as an innovative alternative to support sustainable financial inclusion for small and medium enterprises in Algeria to achieve sustainable development goals for the year 2030, meet basic financial needs and thus enhance the degree of financial inclusion in various financial and digital transactions. The study concluded that emerging financial technology companies can support the financial inclusion of small and medium enterprises, as they work to provide new sources of financing and offer various, simple and affordable services, as it is confirmed that the spread of financial technology companies in Algeria is very weak, as; The number did not exceed two companies. This calls for the necessity to accelerate the adoption of new technologies and financial innovations to achieve sustainable financial inclusion for small and medium enterprises in Algeria.

Keywords: Financial inclusion; fintech; Small and medium enterprises; Sustainable development.

JEL Classification Codes: G29, E20, O33.

1. مقدمة:

تُعد التكنولوجيا المالية من المصطلحات الحديثة جداً والتي ظهرت في القرن 21، أين برزت بوادرها أعقاب الأزمة المالية 2008 التي تعتبر منعرجاً حاسماً في مجال الخدمات المالية والمصرفية، حيث اعتُبرت التكنولوجيا المالية أنها مصطلح يجمع بين التمويل والتكنولوجيا فهي مرتبطة بتقديم خدمات مالية سواءً للأفراد أو المؤسسات بأحدث التقنيات والوسائل المبتكرة في هذا المجال، وبهذا عرف النظام المالي تحولاً نحو ديناميكية التقاطع بين قطاعات الخدمات المالية والتكنولوجية المستجدة، حيث تقوم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بابتكار منتجات وخدمات مالية ومصرفية، مستجدة والتي تلعب دوراً مهماً في تعزيز مستويات الشمول المالي للمؤسسات والأفراد من خلال تعزيز الوصول والاستخدام للخدمات المالية في مجالات متعددة. في هذا الصدد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من التحديات في

وصولهم واستخدامهم للخدمات المصرفية والمالية، هذا ما تطلب إيجاد آليات وبدائل تدعم الأطراف المحرومة من التعامل مع الجهات الرسمية مالياً، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تكييف أسس التكنولوجيا المالية وتجاوز التحديات التي تعيق عملية تبنيها للاستفادة من منافعها دعماً للشمول المالي المستدام. في هذا السياق يحق لنا أن نطرح الإشكالية التالية: **كيف تساهم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في دعم وتحقيق شمول مالي مستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

معالجة هذه الإشكالية تتطلب الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما هي أساسيات الشمول المالي وما علاقته بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي طبيعة شركات التكنولوجيا المالية الناشئة الداعمة للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو واقع الحرمان المالي وموقف الجزائر من حلول وابتكارات التكنولوجيا المالية؟

2.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة وإبراز الدور الذي يُمكن أن تلعبه شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل مستحدث لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتحقيق أهداف التنمية المستدام، وتعزيز درجة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوعاً حيوياً من بين المواضيع المهمة التي تلقى اهتماماً واسعاً في الآونة الأخيرة خاصة مع انتشار فيروس كورونا حيث عمدت الدول العالمية الكبرى إلى التوجه نحو ابتكارات شركات التكنولوجيا المالية، لتحقيق شمول مالي مستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.1. المنهج المتبع في الدراسة:

حسب طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن الأكثر

تقسيم الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في ثلاثة محاور على النحو التالي:

- الشمول المالي وعلاقته بالأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- شركات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- واقع مؤشر الحرمان المالي وموقف الجزائر من حلول وابتكارات التكنولوجيا المالية.

2. الشمول المالي وعلاقته بالأفراد ولمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سوف نتناول في هذا العنصر أساسيات الشمول المالي، وعلاقته بالأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض مفهومه وأهميته وأهدافه.

1.2 تعريف الشمول المالي:

تعددت تعاريف الشمول المالي حسب المنظمات والهيئات الدولية وحتى لا نتوه في تعدد التعاريف نذكر:

أ- يعرفه **البنك العالمي (WB)** بأنه: " يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم – المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين- التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة." (abbes, Mohamed, & SADI, 2018, p. 9)

ب- ويعرفه **مركز الشمول المالي (C.F.I)** في واشنطن على أنه: " الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات جودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح، يحفظ كرامة العملاء." (أسيا، سعدان، و نصيرة، 2018، صفحة 748)

- وتعرفه **مجموعة العشرين(G20) ومؤسسة التحالف الدولي للشمول المالي (AFI)** التابعة لها، بأنه:" تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة." (حنين محمد، 2017، صفحة 10)

تأسيساً على ما سبق يعرفه **بنك الجزائر** بأنه: "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده، وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية والادخار، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءة وبأسعار منافسة وعادلة. بالإضافة إلى العمل على حماية

حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية، التي لا تخضع القنوات للخدمات المالية والمصرفية." (Banque d'Algérie, 2017, p. 1)

2.2 أهمية الشمول المالي وأهدافه:

مع تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى منافع الشمول المالي. وترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة للبنك العالمي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى كل فئات المجتمع المهمشين اقتصادياً واجتماعياً. وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي. يجب الإقرار، هنا، بصعوبة الفصل التام بين أهمية الشمول المالي وأهدافه، ذلك أن هذه الأهمية تتحدد بالأهداف، والأهداف تعكس الأهمية. فهما مترابطان ومتداخلان، ثم أن أهمية الشمول المالي تتحدد أيضاً بآثاره. تكمن أهمية وأهداف الشمول المالي في لفت الانتباه وتركيز الجهود على محاربة الفقر والبطالة والتهميش، بإدماج الفقراء وذوي الدخل المحدود والبطالين والمهمشين في الدورة الاقتصادية، وجعلهم أفراداً مساهمين في بناء المجتمع وتحقيق التنمية من جهة، ومستفيدين من ثمارها من جهة أخرى. هذا الأمر يتجلى في التالي:

– **حماية المدخرات**: حيث أن أغلب مدخرات الفقراء مبالغ بسيطة داخلة تحت قوانين البنك المركزي في حماية الودائع عند خسارة البنوك أو إفلاسها، كما أن المبالغ المودعة في البنوك تكون محمية من السرقات والكوارث تحدث وتهدم معها المنازل البسيطة التي يسكنها الفقراء.) (بهناز علي، 2018، صفحة 39)

– **التنمية الاجتماعية**: يلعب الشمول المالي دورا اجتماعيا مهما لمحدودي ومتوسطي الدخل، وكذلك للمرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال ضمان وصول الخدمات المالية لهم من الناحية الادخارية أو منح القروض متناهية الصغر، لإقامة المشروعات التي تساعد الأسرة منخفضة الدخل على تحسين مستوى دخلها، وتحسين مستوى الاقتصاد بزيادة الإنتاج في شتى المجالات وتشغيل العمالة ورفع مستوى دخولهم (نانسي البنا، 2019). ولا شك أن ذلك سيحسن من قدرة هذه الفئات، أفراداً ومشروعات على اتخاذ القرارات السليمة بإدارة أموالهم من خلال إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة

بالتغيرات المالية. كما أن ذلك من شأنه تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين جميع السكان، باختلاف طبقاتهم وجنسهم، وخلق حركية وديناميكية في اقتصاد البلد تنتهي برفاهية الجميع.

– **تحقيق الاستقرار المالي**: هناك علاقة مباشرة بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي في البلد، إذ من الصعب الحديث عن الاستقرار المالي في غياب الشمول المالي، أي عندما تكون هناك فئة كبيرة اجتماعية واقتصادية مستبعدة مالياً. إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تحقيق الاستقرار المالي، لأنه سيوسع وسينوع من محفظة الودائع لدى البنوك، مع تخفيف مستويات التركيز فيها بما يقلل من المخاطر لمواجهة المؤسسات المالية الأخرى. (لفته و حسين، 2019، صفحة 38)

– **تحصين الفقراء ضد الصدمات**: بتوفير الخدمات المصرفية من خلال الهواتف المحمولة وتوفير أنظمة الدفع القوية والمفتوحة مع تكلفة قليلة وخاصة للفقراء وهو ما يؤدي إلى زيادة قدرة الفقراء على استيعاب الصدمات المالية وامتصاص آثارها المضرة، واغتنام الفرص المدرة للدخل.

– **توليد الكفاءة في الاقتصاد**: من خلال الربط الرقمي والالكتروني لأعداد كبيرة من الفقراء وذوي الدخل المحدود بمقدمي الخدمات المالية والخدمات الحكومية والشركات وهو ما يعزز اقتناعهم بالتحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي. (بهناز علي، 2018، صفحة 38)

– **تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية**: وهذا من خلال الابتكار والعمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية (Banque d'Algérie, 2017, p. 2).يتطلب تطبيق الشمول المالي، ضرورة تواجد البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية وأدوات الدفع الالكتروني في المناطق النائية والمهمشة–المناطق الريفية والجنوب الكبير–، لتسهيل عمليات التمويل والوصول إلى عدد كبير من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. شركات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي المستدام للمؤسسات ص و م

تعددت التعاريف المتعلقة بمصطلح التكنولوجيا المالية لتعدد مجالاتها وتطورها المستمر، وعليه يُعرف:

أ– قاموس **Oxford التكنولوجيا المالية** على أنها :" مجموعة من التطبيقات أو البرامج التي تعتمد على الآلة (كومبيوتر مثلا) وغيرها من التقنيات الرقمية المتطورة التي تستخدم لتطوير وتوفير الخدمات المالية،

كما توصف بأنها واحدة من أفضل البيئات الاستثمارية وأسرعها نمواً. (Definition of fintech in English, 2020)

ج- يعرف **مجلس الاستقرار المالي** التكنولوجيا المالية على أنها: "استخدام التكنولوجيا لتحقيق ابتكارات مالية أو نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية". (settlements, 2020, p. 23)

وعليه التكنولوجيا المالية هي: " تلك الأدوات والتطبيقات الذكية، التي تستخدم لمعالجة وتنظيم سير العمليات المالية والمصرفية والأمور الإدارية والمحاسبية، والمساعدة على تحقيق وصول واستخدام الأفراد والشركات للخدمات المالية والمصرفية بسرعة وأقل تكلفة وبالجودة المناسبة."

1.3 تطور التكنولوجيا المالية و ابتكاراتها الداعمة للاحتياجات المالية للمؤسسات ص و م:

أخذت التكنولوجيا المالية بشركاتها الناشئة وتطبيقاتها المبتكرة تشهد تطوراً على مستوى اقتصادات العديد من الدول، حيث بزغت بدرجة كبير في مرحلتين، المرحلة الأولى مع الانهيار التدريجي للثقة في النظام المالي العالمين، بروز الثورة الصناعية الرابعة والتي يطلق عليها 4.0، فيما يلي نعرض مراحل تطور التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي: (عثمان منير و أنور حسن، 2020، صفحة 174)

– المرحلة الأولى (2008– 2014): وتمتاز هذه المرحلة ببدء الانهيار التدريجي للثقة في النظام المالي العالمي، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الحديث عن بدائل للنظام المالي القائم وضرورة التحديث والتجديد، وضغطت المنظمات من حول العالم لمزيد من التشريعات الناظمة للقطاع المالي مما أدى إلى رفع كلفة الامتثال على هذا القطاع، وقد شهدت هذه المرحلة تنامي الاهتمام بقضايا الحوكمة والرقابة، كما ظهرت في هذه الفترة العملة الافتراضية المشفرة الأولى في العالم، والتي بينت سعيها للتحرر من النظام النقدي العالمي وهيمنة البنوك المركزية وهي البيتكوين عام 2008، والتي وصل الحجم السوقي لها مئات المليارات، ومما يميز هذه المرحلة أيضاً ازدياد الاعتماد على الهواتف الذكية في إجراء المعاملات المالية.

– المرحلة الثانية (2014 إلى الآن): والبعض يسمها 4.0 وهي مرحلة مميزة بدأت بتمايز صناعة التكنولوجيا المالية كصناعة مستقلة وبدأت بظهور واضح لمئات وآلاف الشركات الريادية في التكنولوجيا

المالية وغالبها من القطاع التقني لا المالي، وذلك بغية الاستثمار في الخدمات المالية وابتكاراتها (كقطاع المدفوعات، والاستثمارات المالية الآلية، والتأمين الذكي (التقني)، وتكنولوجيا التنظيمية، والتمويل الجماعي، والنقود الافتراضية وغيرها، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل1: ابتكارات التكنولوجيا المالية الواعدة لتلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

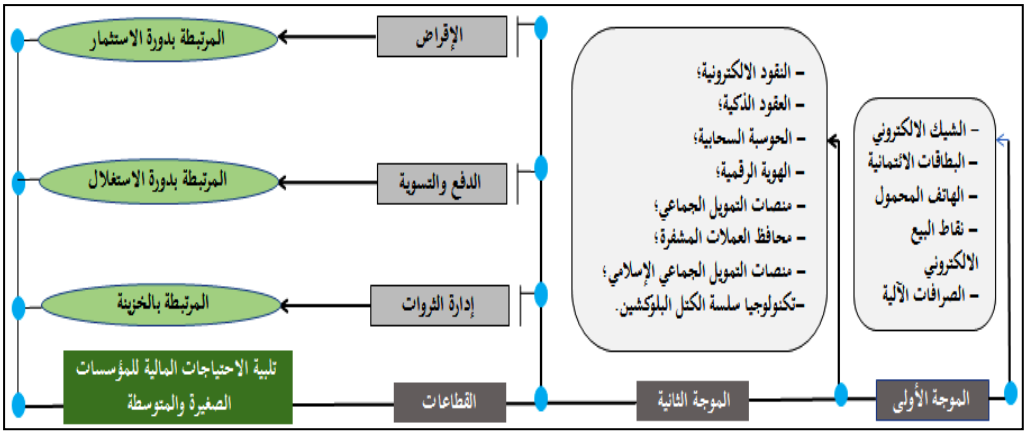

المصدر: من إعداد الباحثين الفكرة مستوحاة من المراجع التالية: (Anairi, 2017, p. 319)و (العطرة، 2015، صفحة 271) و (Schäubl، 2018) و (الخوري، 2020، صفحة 241) و (تقرير الاستقرار المالي ، 2017)

كل ما سبق ذكره من ابتكارات الموجة الأولى والثانية –أنظر الشكل1– هي من أهم ابتكارات التكنولوجيا المالية الواعدة التي من شأنها أن تعزز وتدعم الشمول المالي الرقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إذا توفرت البيئة الحاضنة لشراكات التكنولوجيا المالية الناشئة.

2.3 علاقة التكنولوجيا المالية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الشمول المالي المستدام:

تُوفر شركات التكنولوجيا المالية الناشئة مجموعة من الفرص انطلاقاً من خدماتها المالية الرقمية التي تهدف إلى تحقيق التمكين المالي والاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمرتبط بأهداف التنمية المستدامة، والتي من شأنها أن تعمل على الحد من المعوقات المالية والمصرفية انطلاقاً من تعزيز الوصول واستخدام الخدمات المالية المصرفية عن طريق خدمات مالية رقمية تُعد الأسرع والأرخص والأسهل في تعاملاتها. فيما يلي التي يُمكن أن توفرها شركات التكنولوجيا المالية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ (13) المرتبطة بالشمول المالي الرقمي سواء أفراداً أو مؤسسات: (الاسكو، 2019، صفحة 47)

– **القضاء على الفقر:** بالرغم من أنه لا يزال هناك ما يزيد عن ملياري شخص يتعاملون مع البنوك حول العالم، إلا أنه وبفضل الخدمات المالية الرقمية، تمكن العديد من المشاركة في الاقتصاد الرقمي للمرة الأولى، وأثبت الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية بأنه خطوة هامة في القضاء على الفقر. عن طريق توفير خدمات مالية الرقمية للأسر ذات الدخل المنخفض لمنحهم إمكانية الوصل إلى الأدوات والخدمات الميسورة التكلفة، والتي يمُكن أن تساعد في زيادة فرصها الاقتصادية لتوسيع أو اقامت مشروع.

– **القضاء التام على الجوع:** تُساعد الخدمات المالية الرقمية المزارعين والمزارعات إلى حد كبير، خاصة في ما يتعلق بتسهيل الوصل إلى الأموال اللاَّزمة لزيادة الإنتاج، وذلك بطريقة فعالة، أسرع وأكثر أماناً.

– **الصحة الجيدة والرفاه:** تُساعد المدفوعات الرقمية والتمويل في توسيع خدمات الرعاية الصحية في المناطق الريفية المنخفضة الكثافة. ويسمح التمويل الرقمي للأسر بالتعامل بشكل أفضل مع حالات الطوارئ الصحية لمواجهة نفقات الرعاية الصحية غير المتوقعة.

– **المساواة بين الجنسين:** تُمكن الخدمات المالية الرقمية النساء من كسب الموارد والأصول، ويشكل تعزيز القدرة المالية للنساء عاملاً أساسياً في تحقيق المساواة بين الجنسين ودفع النمو الاقتصادي، وتتيح الخدمات المالية الرقمية للمرأة فرصة التحكم بمواردها المالية، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية عبر الحسابات المصرفية، وتساعد القنوات الرقمية على جمع بيانات مفيدة عن صاحبات الأعمال، مما يؤدي إلى فهم احتياجاهن وتقييم أفضل لجدارتهن الائتمانية.

– **طاقة نظيفة وبأسعار معقولة:** تُساهم أنظمة الدفع الرقمية في تقليل التكاليف التشغيلية وبالتالي إمكانية توسيع الوصول إلى الطاقة وزيادة الاستثمار في هذا القطاع.

– **العمل اللائق ونمو الاقتصاد:** تتيح الخدمات المالية الرقمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تخفيض تكلفة التعامل وزيادة الحصول على التمويل، كما تقدم الشركات لعملائها قنوات رقمية مباشرة لسحب المرتبات والمدفوعات التجارية، مما يزيد من الفرص الاقتصادية والمرونية.

– **الصناعة والابتكار:** وفقاً لدراسة البنك العالمي، فان أغلبية المؤسسات تعتبر أن محدودية حصولها على الخدمات المالية تمثل عائقاً أساسياً لتحقيق النمو، وبالتالي فان توفير الائتمان من شأنه أن يُساعد على زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يتيح فرص للعمل وزيادة الاستثمار (klapper, Mayada, & Hess, 2016, p. 9)،حيث يمُكِن التمويل الرقمي الشركات الصغيرة والمتوسطة من النمو والابتكار والنفاذ إلى أسواق جديدة، مما يدفع عجلة نمو الاقتصاد الرقمي. وتساعد الخدمات المالية الرقمية الشركات الصغيرة والمتوسطة على بناء أرشيف أو تاريخ لمدفوعاتها ودرجات الائتمان التي حصلت عليها، مما يشكل ضماناً لها ويُساهم في زيادة فرص الحصول على التمويل في المستقبل.

– **الحد من أوجه عدم المساواة:** للتمويل الرقمي دور في الحد من أوجه عدم المساواة، حيث يوفر للأسر ذات الدخل المنخفض أدوات جديدة لزيادة دخلها، وتحسين المرونة المالية والوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الإنتاجية ودخل الأسر الريفية من خلال ربطها بالفرص الاقتصادية خارج المجتمعات الريفية الضيقة.

– **مدن ومجتمعات محلية مستدامة:** تسهل الرهون الصغيرة مع توفير خدمات رقمية للمدفوعات، على السكان الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية الاستثمار فيها من أجل الحصول على السكن المناسب.

4. واقع مؤشر الحرمان المالي وموقف الجزائر من حلول وابتكارات التكنولوجيا المالية

إذا انتقلنا الآن إلى تحليل مستوى مؤشر الحرمان المالي بتناول نسبة البالغين من السكان (15+) عاما المنسحبين أو لا يملكون حسابا في المؤسسات المالية والمصرفية سنجد أن البالغين أكثر من 15 عاما الذين انسحبوا من حساباتهم في المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر وصلت نسبتهم إلى 61% سنة 2011 وسنة 2017 تواليا. يعود عدم امتلاك السكان البالغين في الجزائر لحسابات مصرفية لأسباب عديدة منها بعد المسافة، ضعف الرصيد، الجانب الديني، كثرة الوثائق، أحد أفراد العائلة يمتلك حساب، كل هذه الأسباب من مسببات الحرمان المالي سواءاً كان ذلك حرمانا ذاتيا أو حرماناً قسرياً (أي التأقلم مع الأمر الواقع). ما يلفت الانتباه هنا هو أن ضعف الرصيد أهم هذه الأسباب، إذ يمثل 36%، تليه الأسباب المرتبطة بعدم الثقة في المؤسسات المالية والمصرفية بـ 15%، ثم الأسباب المرتبطة بملف فتح الحساب أو

بملكية أفراد العائلة لحساب بنسبة 12% (WORLD BANK, 2019) . كل هذا يدل على ضرورة الاهتمام بإدخال تكنولوجيا مالية رقمية، وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي لتعزيز درجة الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يتضح من خلال الشكل 2 أن انتشار شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر ضعيف جداً إذ لم يتجاوز عددها شركتين، مقارنة بالدول الأربعة الأولى التي احتلت الصدارة. ويرجع ذلك إلى عدم امتلاك الجزائر للبيئة الحاضنة لإنشاء مثل هذه الشركات وكذا غياب إنشاء مختبرات تنظيمية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية. يشار إلى أنّ نشاط شركات التكنولوجيا المالية الموجودة في الجزائر يقتصر فقط على تصميم حلول وبرامج لفائدة المؤسسات المصرفية وبريد الجزائر. (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 10)

الشكل 1: عدد شركات التكنولوجيا المالية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

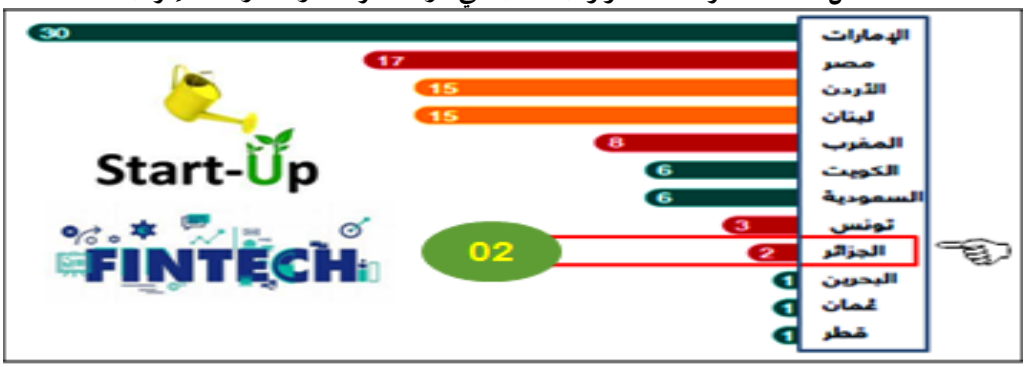

المصدر: (ماجنيت، 2019، صفحة 14).

على الرغم أن الجزائر تعتبر من الدول السبعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تمتلك تشريعات بشأن الجرائم الإلكترونية والأمن المعلوماتي (صندوق النقد الدولي، 2017، صفحة 6)، إلا أنّ ذلك لم يكن كافياً لتشجيع انتشار شركات التكنولوجيا المالية. تعتبر شركة EsrefPay الشركة الناشئة الجزائرية الوحيدة التي تنشط في مجال الأعمال التجارية عبر الأنترنت (شركات التكنولوجيا المالية، 2020)، وينتظر نمو هذا النوع من الشركات في الجزائر، خاصة بعد إنشاء وزارة تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، تعمل على إحداث إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي للشركات الناشئة ووضع تعريف قانوني لها وللحاضنات وطرق تقييم أدائها.

1.4 اهتمام الجزائر بمنصات التمويل الجماعي التساهمي:

أقرت الدولة الجزائرية بأنه رغم مساهمة التمويل التقليدي بشكل كبير في تمويل الاقتصاد، إلا أنه لا يلبي بالضرورة الاحتياجات التمويلية التي تعبر عنها المؤسسات الصغيرة والناشئة، ولهذا لابد من تطوير وسائل تمويلية أخرى أكثر تكيفاً وملائمة للمشاريع الصغيرة والمشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من أجل ذلك عمدت الدولة إلى تبني أسلوب منصات التمويل الجماعي التساهمي، والسماح لها بممارسة نشاط تمويل المشاريع بصفقة قانونية، وذلك حسب ما نصت عليه المادة 45 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020، حيث أطلقت تسميت مستشار الاستثمار التساهمي على هذه المنصات. تنشأ صفة مستشار الاستثمار التساهمي المكلف بخلق وإدارة منصات الاستشارة في ميدان الاستثمار التساهمي واستثمار أموال الجمهور الكبير على الانترنت، وفي مشاريع استثمارية تساهمية، حيث يمكن أن تتمتع بصفة مستشار في ميدان الاستثمار التساهمي، الشركات التجارية التي تم إنشاؤها لهذا الغرض، والوسطاء في عمليات البورصة المعتمدة لممارسة أنشطة الاستشارة في إستثمار القيم المنقولة والمنتجات المالية وكذا شركات تسيير صناديق الاستثمار (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2020، صفحة 14). الشكل 3 يوضح منصات التمويل التي يمكن للسلطات الجزائرية المعنية تجسيدها لدعم تمويل (م ص م).

الشكل 3: أنواع خدمات منصات التمويل الجماعي المستخدمة لدعم تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المراجع التالية: (**صندوق النقد الدولي، 2019، صفحة 35**)

تجدر الإشارة إلى أن تحقيق الشمول المالي الرقمي من خلال منصات التمويل الجماعي يعد من بين الحلول الواعدة لتحقيق النمو الاقتصادين زيادة الفعالية السياسية الاقتصادية الكلية، والاستقرار المالي ورفع تحديات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبصفة خاصة الجنوب الكبير والمناطق الريفية.

5. خاتمة:

إن شركات التكنولوجيا المالية تشجع على توفير تقنيات مالية مبتكر تعتمد على الابتكار المفتوح في نماذج أعمالها الابتكارين، والتي توفر فرصة للجهات الفاعلة في عمليات التمويل القائم على توفير بدائل تمويلية مستحدثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير وتوحيد المعايير والكفاءة والقدرة على التنافسية مقارنة بالنظراء التقليديين، وتساعد أيضاً على رقمنة الخدمات المالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز بيئة الأعمال وتسهيل عمليات الدفع والتسوية وإدارة استثمارات المشاريع، تعزيز ودعم أنشطة التكافل من خلال التمويل الجماعي، في هذا الصدد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– يعمل الشمول المالي على إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده، حيث يلعب الشمول دورا اجتماعيا مهما لمحدودي ومتوسطي الدخل، وكذلك للمرأة والمشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال ضمان وصول الخدمات المالية لهم من الناحية الادخارية أو منح القروض متناهية الصغر، لإقامة المشروعات التي تساعد الأسرة منخفضة الدخل على تحسين مستوى دخلها، وتحسين مستوى الاقتصاد بزيادة الإنتاج في شتى المجالات وتشغيل العمالة؛

– انتشار شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر ضعيف جدا إذ لم يتجاوز عددها شركتين، مقارنة بالدول الأربعة الأولى التي احتلت الصدارة. ويرجع ذلك إلى عدم امتلاك الجزائر للبيئة الحاضنة لإنشاء مثل هذه الشركات وكذا غياب إنشاء مختبرات تنظيمية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية. كما برز الاهتمام السلطات بمنصات التمويل الجماعي التساهمي وضرورة التجسيد وفق للمادة 45 من قانون المالية لسنة 2020.

بناءً على ما تم ذكره من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

على المؤسسات المالية التقليدية في الجزائر الإسراع في تبني التكنولوجيات الجديدة والابتكارات المالية لتحافظ على استقرارها ومكانها في السوق، كما عليها الاستفادة من خبرات الشركات الكبرى في مجال التكنولوجيا لمالية ومن الفرص الاستثمارية التي تعرضها، والقيام بالأعمال بنفس المستوى من حيث الأداء،

ويمكن تحقيق ذلك من خلال انتهاج سبل التعاون مهما كان شكلها؛ خاصة فيما تعلق بإنشاء المختبرات التنظيمية التي تسمح باختبار منتجات وخدمات الرقمية، والإطار الرقابي لمنصات التمويل الجماعي، وتوفير البيئة الحاضنة المناسبة لزيادة عدد شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر، من خلال الاستفادة من خبرات الدول التي قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال، خاصة فيما تعلق بالمختبرات التنظيمية المخصصة لاختبار الخدمات الرقمية. مع ضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية.

5. قائمة المراجع:

abbes, A., Mohamed, K., & SADI. (2018). Constriction d'un indice d'inclusion financière pour les pays Membres de (OCI). Revue d'économie et de statistique Appliquée, V15 (N° 1),P9.

Anairi, F. &. (2017). Sources de financement des petites et moyennes entreprises,. European Scientific Journal, édition Vol.13, No.25 .

Banque d'Algérie. (2017). Brochure Sur Linclusion Financiere.

Definition of fintech in English. (2020). https://en.oxforddictionaries.com

klapper, L, Mayada, & Hess, J. (2016). Achieving the sustainable developmenet goals yhe role of financial inclusion. CGAP.

Schäubl, T. (2018). Thomas Schäubli, regtech definition https://blog.apiax.com/regtech-

settlements, B. f. (2020). Implication if fintech developments for bank

WORLD BANK. (2019)., from https://globalfindex.worldbank.org/

الاسكو، (2019) ، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية أفاق عالمية وتوجهات إقليمية.

أسيا،، سعدان، محاجبية، نصيرة،(2018)، واقع الشمول المالي في المغرب العربي، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد3، الجزائر ،ص 748.

تقرير الاستقرار المالي، (2017) ، عمان :بنك الأردن.

الجريدة الرسمية الجزائرية، (2020) المادة 45 من القانون رقم 04-20المؤرخ في 12شوال عام 1441الموافق 4يونيو 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، العدد 33.

داغي القرة، بهناز علي، (2018). الشمول المالي: دولة قطر أنموذجا، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، العدد الأول، المملكة المتحدة، ص38-39.

دغنونش العطرة، (2015)، استخدام الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثره على العمل البنكي، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 18، ص 271 .

رشا ،عودة لفته، سالم عواد، حسين، (2019). آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمات المالية في العراق. مجلة كلية مدينة العلم الجامعة.ص

شركات التكنولوجيا المالية-https://www.startupinalgeria.com/paiement-en r .

صندوق النقد الدولي، (2017)، التكنولوجيا المالية :إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان،والقوقاز وآسيا الوسطى، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

صندوق النقد الدولي، (2019)، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الطبعة العربية الرقم 19/02.

صندوق النقد العربي، (2020) ، التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني في قطاع التجزئة .أبوظبي :صندوق النقد العربي.

عجور بدر حنين محمد، (2017)، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

علي محمد الخوري، (2020)، الاقتصاد العالمي الجديد ما بين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارات التكنولوجية. مجلس الوحدة الاقتصادية جامعة العربية .

ماجنيت، (2019) ، تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا .

ماهر الشاطرة، عثمان منير، عبد الله أنور، حسن، (2020)،تطورات التقنية المالية وتأثيرها على التعليم المالي الاسلامي. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي .

نانسي البنا. (2019). الشمول المالي ... نحو التحول لاقتصاد رقمي، الهيئة العامة للاستعلامات. http://www.sis.gov.eg